حكومة أبي احمد ومستقبل اثيوبيا

ا.م. د حازم علي حمزة الشمري

hazim.a@copolicy.uoboghad.edu.iq

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v13i50.484

ملخص :

بعد أن انتخب البرلمان الاثيوبي أبي احمد رئيساً للوزراء عام 2018م، لاحت بوادر الصراع القبلي والعنف المسلح من جديد في اثيوبيا ما بين قادة الجيل االقديم المتمثلة بقادة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي والجيل الجديد المتمثل بأبي احمد وافكاره الجديدة بضرورة الانتقال باثيوبيا لواقع جديد مختلف تماما عن ثلاثة عقود مضت تحت سيطرة نخبة بذاتها على الحكم في اثيوبيا واحتكارها للنفوذ والثروة، الامر الذي شجع أبي احمد الشروع في اتخاذ موقفاً سياسا جديدا عبر تأسيسه لحزب الازدهار وتبنيه رؤى جديدة في ادارة الدولة تبتعد في مضمونها عن الفيدرالية الاثنية وتعزيز قوة المركز تجاه الاقاليم، وموقفا تصادميا يجرد قادة التيغراي من امتيازاتهم السابقة واخضاعهم للمسائلة عن حقبة النظام السياسي السابق، وكان تأجيل إنتخابات العام 2020م قد أجج الصراع الداخلي في اثيوبيا من جديد بسبب رفض اقليم تيغراي قرار أبي احمد تأجيل الانتخابات وما أن تطور الصراع إلى مواجهة دامية حتى أذعن الطرفان لنداءات وقف إطلاق النار والجلوس لطاولة المفاوضات.

الكلمات المفتاحية: أبي احمد، الصراع في اثيوبيا، الفيدرالية الاثنية، اقليم تيغراي، انفاذ القانون.

Abiy Ahmed's Government and the Future of Ethiopia

Asst. Prof. D. Hazem Ali Hamza Al-Shammari

ABSTRACT:

After the Ethiopian Parliament elected Abiy Ahmed as Prime Minister in 2018, signs of After being elected Prime Minister of Ethiopia in 2018, Abiy Ahmed, the signs of tribal conflict and armed violence reemerged in Ethiopia between the leaders of the old guard represented by the leaders of the Ethiopian People's Revolutionary Democratic Front and the new generation represented by Abiy Ahmed and his new ideas about the necessity of transitioning Ethiopia to a completely different reality from the three decades under the control of an elite monopolizing power and wealth in Ethiopia. This encouraged Abiy Ahmed to take a new political stance by founding the Prosperity Party and adopting new visions in state administration diverging from ethnic federalism and enhancing the power of the central government over the regions, and a confrontational stance that stripped Tigrayan leaders of their previous privileges and subjected them to accountability for the era of the previous political regime. The postponement of the 2020 elections reignited internal conflict in Ethiopia due to the Tigray region's rejection of Abiy Ahmed's decision to postpone the elections, leading the conflict to escalate into a bloody confrontation until both sides yielded to calls for a ceasefire and sitting down for negotiations..

KEYWORDS: Abiy Ahmed, Conflict in Ethiopia, Ethnic Federalism, Tigray Region, Law Enforcement.

المقدمة :

تبنت حكومة أبي احمد في اثيوبيا منذ توليه السلطة عام 2018م ولحين كتابة هذه السطور منهجا سياسيا في التعامل مع قضايا اثيوبيا المعقدة، وادرك أن الابقاء على نمط السلطة السائد منذ 1991م لم يمنح اثيوبيا سوى مزيدا من التناحر والانقسام وبالتالي حتمية استمرار الصراع على السلطة والثروة عبر التمسك بخيار الاقلية الحاكمة والاغلبية المحكومة، ومن هذا المنطلق سعى أبي احمد لبناء واقع سياسي جديد وفلسفة تغادر سطوة الفيدرالية العرقية لاستعادة قوة السلطة المركزية، ولايتم ذلك إلا باصلاح النظام السياسي وخلق هوية اثيوبية وطنية تلتف حولها الاثنيات كافة، ترتكز على مبدأ التآزر ومحاربة مظاهر تفكك اللحمة الوطنية للمجتمع الاثيوبي، ومع إندلاع أزمة التيغراي وجدت حكومة أبي احمد نفسها في أتون صراع دموي مع اقليم تيغراي تطلب من رئيس الوزراء قيادة المعارك بنفسه وما أن استعرت جبهة القتال حتى قرار الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في 20 كانون الأول عام 2021م بانسحاب قواتها من مناطق الصراع في اقليمي عفار وامهرا الى اقليم تيغراي، ودعوة زعيمها لمجلس الامن الدولي الاشراف على إنهاء حالة الحرب في رسالة موجهة للمجلس.

اهمية البحث:

شكل تولي أبي احمد رئاسة الوزراء في اثيوبيا مرحلة جديدة من التأريخ المعاصر لهذا البلد، وتكمن أهمية هذا الحدث لما عكسه أبي احمد من رؤى جديدة غير تقليدية في إدارة الدولة ومغايرة تماما لنمط الحكم الذي ساد اثيوبيا لثلاثة عقود تقريبا.

هدف البحث:

يعرّف البحث بطبيعة فلسفة أبي احمد لقيادته الدولة الاثيوبية، وسلوكه السياسي تجاه خصوم اليوم وحلفاء الأمس، والفرص والتحديات التي واجهها سيما وأن صعوده السياسي جاء من داخل التحالف السياسي التقليدي الذي حكم اثيوبيا من خلال الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي منذ 1991م، وأن فوزه في الانتخابات وضعه على أعتاب مرحلة تحول تأريخي تعيشه أثيوبيا.

إشكالية البحث:

واجه أبي احمد إشكالية عدم إستيعاب خصومه لطبيعة السياسة الجديدة على الرغم من أن تحالفه السياسي الجديد (حزب الازدهار) إنطوت فيه غالبية القوى السياسية المهمشة أبان حكم الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي، وما أن أعلن أبي احمد

عن نواياه السياسية الجديدة حتى جرى إتهامه بالفشل في إحتواء المعارضة، خصوصا أزمة إقليم التيغراي بعد رفض قيادة الاقليم تأجيل إنتخابات عام 2020م وإجراء إنتخابات الاقليم بمعزل عن السلطة الاتحادية، وتطور الامر إلى المواجهة المسلحة بين الطرفين.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن مواجهة أبي احمد لتحديات بناء الدولة قد حملت بعدين سياسي وعسكري، ففي البعد السياسي مارس أبي احمد دوره القيادي على جميع مكونات الشعب الاثيوبي عبر إصلاح النظام السياسي وبناء هوية وطنية اثيوبية، أما البعد العسكري فقد ترجمه أبي احمد في توليه قيادة ميدان المواجهة المسلحة مع اقليم تيغراي بنفسه، وبالتالي رضوخ زعامة الاقليم لواقع القبول بايقاف القتال والجلوس للمفاوضات.

محتويات البحث:

ينطوي البحث على مبحثين، عنوان المبحث الاول (رؤية حكومة أبي أحمد في بناء الدولة)، تضمن مطلبين الاول (إصلاح النظام السياسي الاثيوبي)، والثاني (تعزيز الهوية الوطنية)، أما المبحث الثاني جاء تحت عنوان (سياسة أبي احمد في مواجهة ازمة التيغراي) وفيه ثلاث مطالب، المطلب الاول (عملية انفاذ القانون)، والمطلب الثاني (الدور الاقليمي والدولي لانهاء حرب التيغراي)، والمطلب الثالث (مستقبل الدولة الاثيوبية)، ثم الخاتمة والاستنتاجات وبعدها صفحة المصادر.

المبحث الاول : رؤية حكومة أبي أحمد في بناء الدولة

تنطلق رؤية حكومة أبي احمد حول الدولة من فكرة مفادها إعادة هيكلة النظام السياسي وتنظيمه وفق المشروع الوطني الجديد لاثيوبيا، وهو مشروع قدمه تحت عنوان (التآزر) الهدف منه إيجاد نقطة انطلاق جديدة بمضامين تعضد أواصر الوحدة الوطنية وتخلق اندماج وطني وهوية جامعة لمكونات الشعب الاثيوبي، وتختلف كلياً عن رؤية الحقبة السابقة التي أساسها الفيدرالية الاثنية التي وصفها أبي احمد بانها قنبلة موقوتة تهدد بزوال اثيوبيا، وان القومية المدنية يمكنها تعزيز الحقوق الفردية من خلال الاتفاق على اولوية المواطنة بعكس التقسيم القومي والاثني الخالص الذي عمق الصراع بين قبائل الشعب الاثيوبي بعد لجوئها لتحالفات سياسية للإستئثار بالسلطة والنفوذ وتعزيزها بقبضة عسكرية موالية للنخبة الحاكمة منذ عام 1991م، ومأبين رؤيتان مختلفتان لسياسة الحكم في اثيوبيا لما قبل تولي أبي احمد رئاسة الحكومة وما بعدها يتجاذب مستقبل المشهد السياسي في هذا البلد رؤى متعددة تتمظهر في محاولات النخبة الحاكمة في السابق إستعادة إمتيازاتها التي جردها منها أبي احمد، وتأجيج الصراع الاثني وحرب اهلية جديدة وسط تنامي شعور الاقاليم بتمايزها العرقي والاثني بعضها عن بعض، وقد يكون الحل السياسي سبيلاً موضوعيا تسعى إليه الاطراف الاثيوبية وسط معاناة المدنيين الانسانية وتردي الواقع الاقتصادي، ومن هنا ومن أجل توضيح كل تلك المحاور صار تقسيم هذا المبحث على مطلبين هما كما يأتي:

المطلب الاول: إصلاح النظام السياسي الاثيوبي.

المطلب الثاني: تعزيز الهوية الوطنية.

المطلب الاول : إصلاح النظام السياسي الاثيوبي

قطعت حكومة أبي احمد خطوات واسعة في طريق تثبيت دعائم نظامه بعد نجاحه في إدارة العديد من الملفات الخارجية الضاغطة، أهمها قدرته المستمرة على مراوغة القاهرة في ملف سد النهضة، واحتواء الغضب الاريتيري بعد مرور عامين على توقيع اتفاق السلام مع أديس أبابا، وزيادة تضييقه السياسي والاقتصادي وربما العسكري على اقليم التيغراي الذي يمثل معقل المعارضة الرئيس لنظام أبي احمد ويهدد بحدوث انفصال سياسي ربما تكون له عواقب على بناء الدولة الاثيوبية بالكامل، ومن هنا توجه أبي احمد إلى إحكام قبضته على مجريات السياسة الداخلية عبر فرض سيطرة حزب الازدهار على مفاصل الدولة الاثيوبية من خلال أربع مرتكزات رئيسة عدّها أبي احمد أجندة عمل حكومته وهي: بناء ديمقراطية قوية، وحيوية اقتصادية، وتشجيع الشركات العامة والخاصة، والتكامل الاقليمي والانفتاح على العال[1].

(1) محمد عبدالكريم احمد، اثيوبيا من الهيمنة إلى العزلة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022، ص81.

ترى حكومة أبي احمد ان الاصلاح السياسي ينطلق من اعتماد نظام الحكم المركزي، باعتباره الحل الامثل للمشكلات السياسية في اثيوبيا، فالنظام الديمقراطي المركزي يستطيع التأثير في طبيعة عمل القيادات المدنية والعسكرية بمفهوم مركزي يقوم على اساس المواطنة بدلا من مفاهيم العرق والقبيلة، وبحسب أبي أحمد أن الحكومة الاتحادية القوية لها القدرة على معالجة التباين الحاد والمشكلات السياسية المزمنة بين المركز والاقاليم، وتحت ظل تباين رؤى القوميات الاثيوبية حيال مشروع اصلاح النظام السياسي واجهت الرؤية السياسية الجديدة لأبي احمد تحديا كبيرا لحكومته، ويرى حزب الازدهار الاثيوبي الحاكم وبعض تيارات المعارضة ذات التوجه المركزي ان المشكلة الحقيقية في اثيوبيا هي طبيعة الفيدرالية الاثنية التي جعلت الولاء القومي والعرقي مترسخ في البلاد وصار مرجعا اساس في التعامل مع مكونات الشعب الاثيوبي، كما شجع على التمييز بين افراد الشعب بشكل رسمي واضعف مفهوم الوحدة الوطنية في اثيوبيا، وعلى العكس من ذلك يرى بعض

الاثيوبيين ان محاولة أبي احمد فرض سياسته المركزية قد تؤدي الى انسداد الافق السياسي وتأزم المواقف المختلفة بين السلطة الاتحادية والاقاليم، واعادة انتاج التجارب الاثيوبية السابقة التي تميزت بعسكرة النظام السياسي وجعل الجيش هو الفاعل الرئيس في حسم الصراعات، كما الحاصل بين الحكومة المركزية وجهة تحرير تيغراي[2].

(2) مدوخ عجمي العتيبي، تطور العلاقات المدنية العسكرية في اثيوبيا، مصدر سبق ذكره، ص36.

اتخذت حكومة أبي أحمد في الحقبة الاولى من حكمه منذ عام 2018م عدداً من الإجراءات الايجأبية كان من شأنها تعزيز الهوية الوطنية ومحاربة مظاهر تفكك اللحمة الوطنية للمجتمع الاثيوبي، فكان إلغاء حالة الطواريء في البلاد أولى تلك الاجراءات، تبعها الافراج عن عدد من المعتقلين السياسيين والإقرار بوقائع التعذيب في السجون الاثيوبية، والتأكيد على حق الجميع في التشاركية والحقوق السياسية، وقد نالت المرأة والاقليات المهمشة قسط وافر من الحقائب الوزارية في حكومة أبي أحمد الجديدة، حيث أسند لأول مرة وزارة الدفاع إلى إمرأة عائشة محمد موسى من قومية العفر المسلمة، وتعيين أحمد شيدي من قومية الصوماليا بمنصب وزير المالية لأول مرة في تأريخ أثيوبيا، وأشار أبي أحمد في خطاب إعلان حكومته أمام البرلمان إلى أنه يسعى إلى تمكين الاقليات التي لم يتمتع أفرادها بأي مواقع قيادية من قبل، وأن الاصلاحات التي بدأها يجب أن تستمر من أجل مواجهة المشكلات الاستراتيجية والبنيوية التي أودت بالبلاد إلى حالة من الفوضى والتشتت المجتمعي للشعب الاثيوبي، كما أنشأ وزارات جديدة من بينها وزارة جديدة للسلام أسندها الى إمرأة من القوميات المسلمة، وأسند منصب الرئيس الشرعي في اثيوبيا إلى إمرأة من قومية الامهرا، وفي العموم فإن تلك الاصلاحات كانت تصب في مصلحة المجتمع المسلم ومن نتائجها الافراج عن قياديين مسلمين وعودة عدد من الرموز السياسية المسلمة إلى البلاد بعد عقود قضوها في المنفى[3].

اتخذت حكومة أبي أحمد في الحقبة الاولى من حكمه منذ عام 2018م عدداً من الإجراءات الايجأبية كان من شأنها تعزيز الهوية الوطنية ومحاربة مظاهر تفكك اللحمة الوطنية للمجتمع الاثيوبي

(3) ميعاد عبدالرزاق عبدالوهاب، المشكلات البينية في القرن الافريقي وتاثيرها في الامن والتنمية بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2021، ص204-205.

أشارت تطورات الاحداث المتتالية منذ تولي أبي احمد السلطة في اثيوبيا إلى أن الاخير واجه صعوبات كبيرة في معالجة إختلالات النظام الفيدرالي، ومدى إستجابته وفاعليته في تحقيق مطالب القوميات المتنوعة في كل اقليم للوصول إلى توافق سياسي وطني، وقد عمل أبي أحمد على منح الهوية الوطنية الاثيوبية أولوية على هويات الانتماء العرقي وهي سياسة أغضبت الكثير من القوميات، خاصة قومية الاورومو التي طالما أعربت عن إستيائها للمظالم التأريخية الواسعة وقمعها من الحكومة الاتحادية وتجميد التنظيمات السياسية الخاصة بها وفي مقدمتها جبهة تحرير الاورومو، كما أن تشكيل قوات عرقية خاصة شبه عسكرية المسماة (الشرطة الخاصة) بوصفها وحدات لمكافحة التمرد قد شاركت وبشكل متزايد في الصراعات العرقية بين الاقاليم المتجاورة[4]، لذلك كانت أبرز التحديات التي واجهت أبي أحمد ومشروعه السياسي تثيرها قومية الاورومو خصوصا التي ينحدر منها أبي احمد نفسه ومن بين تلك التحديات مايأتي[5]:

1. ان سياسة أبي احمد جسدت عودة الحكومات المركزية التي طالما اتسمت بالقمع والاخضاع الممنهج لشعب الاورومو خاصة، فضلا عن تعاونه الوثيق مع الامهرا.

2. عدم جدية أبي احمد بتحقيق مطالب الاورومو في الولاء لمشروعهم القومي، وتحديدا مسائل اللغة الاورومية وحسم التبعية للعاصمة اديس ابابا من خلال فترة انتقالية.

3. عدم القناعة الحقيقية لدى قطاعات واسعة من قومية الاورومو بـ أبي احمد كممثل سياسي موثوق يمكنه تحقيق طموحات قومية الاورومو، على الرغم من انه إنحدر سياسيا من منظمة شعب الاورومو الديمقراطية التي اسستها جبهة تحرير تيغراي بعد وصولها الى السلطة عام 1991م، فضلا عن وجود شخصيات بديلة ذات خبرة وشعبية واسعة ومنافسة له، وكذلك وجود تنظيمات سياسية قوية منافسة لحزب الازدهار الاثيوبي ومشروعه السياسي.

(4) اميرة محمد عبد الحليم، الازمة الداخلية في اثيوبيا الاسباب والسيناريوهات، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2023، ص9.

(5) عباس محمد صالح عباس، اثيوبيا من الانتقال الديمقراطي الى الانسداد السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2020، ص3-4.

المطلب الثاني :تعزيز الهوية الوطنية

قدمت حكومة أبي أحمد مشروعاً سياسياً جديدا شجع التآزر والوحدة الوطنية بين مكونات الشعب الاثيوبي، وهو مشروع مختلف عن النظام السياسي القائم على الفيدرالية الاثنية التي أسس لها الرئيس الاسبق ميليس زيناوي، وعبر أبي أحمد باستمرار عن أن هذا النظام قد أضعف الدولة وخلق إنقسامات ومشكلات عنصرية وتناحر قبلي، وعد نظام الفيدرالية الاثنية قنبلة موقوتة تهدد بتفكك اثيوبيا وزوالها كدولة، وركز على ضرورة تبني عوامل الاندماج الوطني وإيجاد هوية وطنية جامعة لكل الاثيوبيين، ويجادل أبي أحمد بأن القومية والعرقية يمكنهما المضي يدا بيد مع مايدعوه بـ (القومية المدنية) التي ترتكز على ضمان الحقوق الفردية[6]، وتمثلت الخطوة العملية له تجاه إصلاح نظام الحكم في البلاد في تبني سياسة مغايرة تفترق عن قوانين النظام الفيدرالي العرقي الذي تأسس على تقليل شمولية المركز سياسيا وتعزيزه بالقبضة العسكرية لمجموعة محددة وتحالفات سياسية هشة، وفي محاولة منه لإعادة هيكلة المشهد السياسي وتنظيمه قام أبي أحمد بدمج الحزب الحاكم مع العديد من الاحزاب التي تقودها مجموعات عرقية تحت إسم حزب جديد هو حزب الازدهار كتصحيح لمسار الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الاثيوبية التي تقودها قومية التيغراي، والعمل على إعادة صياغة دستور يتم التحول فيه الى حكم أكثر مركزية يعزز من صلاحيات المركز على حساب حكومات الاقاليم[7].

لقد اختلف المشهد السياسي الداخلي في اثيوبيا منذ تولي أبي احمد مقاليد السلطة فيها، وفي اطار استجابته لمطالب المحتجين بعد الاضطرابات التي شهدتها اثيوبيا منذ استقالة هيلا ميريام ديسالين ازاح أبي احمد الطبقة السياسية المنتفعة من مميزات السلطة وفتح حوارات بناءة مع قوميات الاكثرية المهمشة سياسيا واقتصاديا، ما عكس تحولا في السياسات الاثيوبية الداخلية الحرجة التي كانت السبب الرئيس للاحتجاجات الشعبية، ويمكن حصر تطورات المشهد الداخلي الاثيوبي في تعزيز الهوية الوطنية بعد مجيء أبي احمد الى السلطة بما يأتي[8]:

(6) احمد عسكر، تداعيات الصراع في اثيوبيا على منطقة القرن الافريقي، مجلة متابعات افريقية، العدد 9، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، 2020، ص11.

(7) الشافعي ابتدون، ازمة اقليم تيغراي تبعاتها المحلية وتداعياتها الاقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2021، ص8.

(8) الشافعي ابتدون، اثيوبيا المتغيرات الجيوسياسية ومستقبل التوازن في القرن الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2018، ص3-4.

1 – ابعاد دور الجيش عن السياسة.

ظلت القيادات العسكرية من قومية التيغراي مهيمنة على مفاصل السياسة الاثيوبية الداخلية لاكثر من عقدين، وتمت ازاحة تلك الهيمنة من قبل أبي احمد بعد تعيينه سيري مكونن قائدا عاما للقوات المسلحة خلفا لـ ساامورا يونس الذي استمر في منصبه طيلة اربعة عقود، كما عين آدم محمد رئيسا لجهاز الاستخبارات والامن الوطني ليحل محل جيتاتشو اسافا.

2 – المصالحة الداخلية.

كان من مفردات الخطاب السياسي لـ أبي احمد بعد تسنمه السلطة انه سوف يعمل على فتح قنوات التواصل مع الاقاليم وتقوية اواصر الارتباط بين المركز والاقاليم وانه سوف يترجم خطابه الى افعال حقيقية، وفي هذا السياق زار أبي احمد اقاليم اثيوبية عدة اهمها زيارته اقليم صوماليا الذي عانى اضطرابات بسبب سياسات الحكومة الاقليمية والخلافات الحدودية مع اقليم اورومو المجاور، كما زار بلدة امبو في اقليم اوروميا التي كانت مركز الاحتجاجات والاشتباكات مع قوات الامن منذ عام 2015م وتعهد بمعالجة مظالم سكان البلدة، وكذلك عمل على لقاء زعماء وقوى المعارضة المختلفة التي كانت ترفض التواصل مع سلفه ديسالين، ومن ابرز المعارضين ميرارا جودينا رئيس حزب مؤتمر الاورومو الفيدرالي، وبيكيلي جيربا الامين العام للحزب نفسه.

عمل على لقاء زعماء وقوى المعارضة المختلفة التي كانت ترفض التواصل مع سلفه ديسالين

3 – عودة المعارضة السياسية.

تبنى أبي احمد عملية الانفتاح السياسي داخليا عبر التوجهات التصالحية مع حركات المعارضة، والتاكيد على حرية ممارسة العمل السياسي السلمي، وكذلك رد الاعتبار للسياسيين المعارضين للدولة، عبر اطلاق سراحهم وتوفير ضمانات للمعارضين في الخارج، الامر الذي شجع لينشو ليتا رئيس جبهة اورومو الديمقراطية الاثيوبية المعارضة واربعة من قيادات الجبهة العودة الى اديس ابابا بعد سنوات عدة قضوها في المنفى.

4 – رفع القيود عن الاعلام.

تم رفع الحظر عن العديد من المواقع الاخبارية لكي يمارس اصحابها حقوقهم الفكرية والتعبير عن توجهاتهم السياسية في اطار الحقوق والحريات التي يكفلها الاعلام للصحفيين، ما يعكس الوجه الاعلامي الجديد لاثيوبيا بعد ان كانت سياسة تكميم الافواه جزء من ممارسات السلطة لقمع المعارضة والمحتجين.

منذ تولي أبي أحمد رئاسة الحكومة الاثيوبية، وهو يتخذ حزمة من السياسات الديناميكية الطموحة من اجل خلق الاستقرار وتحقيق تنمية اقتصادية وتجانس داخلي

منذ تولي أبي أحمد رئاسة الحكومة الاثيوبية، وهو يتخذ حزمة من السياسات الديناميكية الطموحة من اجل خلق الاستقرار وتحقيق تنمية اقتصادية وتجانس داخلي والقضاء على بقايا رموز النظام السابق وأذرعه المتغلغلة في مفاصل الدولة، وأن التحدي الأكبر أمام تقوية مركز الدولة يتمثل بالنزعة الانفصالية التي تملكت قومية التيغراي بما يؤدي الى إنقسام الشعب الاثيوبي على كيانات مشتتة وهويات متفرقة ومتنازعة، ومع خسارة نخبة التيغراي لكثير من الامتيازات والمراكز القيادية والسيطرة على مقاليد السلطة في المركز أخذت تتجه نحو تبني سياسات إقليمية خالصة تنطوي على عرقلة مقومات تقوية الحكومة الاتحادية والسلطات الفيدرالية، وهذا ما يجعل وحدة البلاد وهويتها الوطنية مهددة من الداخل[9].

(9) كاظم علي مهدي وعلي سعدي عبدالزهرة جبير، الابعاد السياسية لانفصال اقليم تيغراي في اثيوبيا، مجلة دراسات دولية، العدد 93، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2023، ص183.

المبحث الثاني : سياسة حكومة أبي احمد في مواجهة ازمة التيغراي

تعاني اثيوبيا ازمة داخلية منذ تولي أبي احمد مقاليد السلطة فيها عام2018م، وكان قراره بتأجيل الانتخابات الوطنية والاقليمية عام 2020م بسبب جائحة كورونا قد زاد من وتيرة الازمة مع اقليم تيغراي الذي رأى في تأجيل الانتخابات إنتهاكاً للشرعية كونه صادر من سلطة إنتهت مدتها الدستورية ومحاولة من أبي احمد الاستحواذ على السلطة والتفرد بالحكم، وبعد اصرار اقليم تيغراي إجراء الانتخابات الاقليمية من طرف واحد أعلنت الحكومة الفيدرالية عدم شرعية تلك الانتخابات وعدم الاعتراف بالحكومة الاقليمية الجديدة في اقليم تيغراي وراعيتها الجهة الشعبية لتحرير تيغراي، وبعد أن عملت الاخيرة على تحشيد القوات العسكرية ومحاولاتها الاستيلاء على مستودعات الاسلحة التابعة للجيش الوطني الاثيوبي في المناطق المحاذية للاقليم، أعطى أبي احمد أوامره بنشر القوات الوطنية الاثيوبية في المنطقة لمواجهة قادة التيغراي عبر تنفيذ عملية عسكرية شمالي البلاد، أطلق عليها (عملية انفاذ القانون) لمواجهة تمرد حكومة إقليم تيغراي وحزب الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي والمجلس العسكري الحاكم، وبعد سيطرة القوات الحكومية على محاور استراتيجية في جبهات القتال قررت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في كانون اول من العام 2021م ايقاف القتال وانسحابها من مناطق الصراع والايعاز إلى مجلس الامن الدولي التدخل لإنهاء حالة الحرب والدخول في مفاوضات مع الحكومة الاتحادية، وشجع ذلك منظمات عدة دولية واقليمية التدخل من اجل تخفيف حدة الصراع والخروج من حالة الحرب، ولتفصيل كل ذلك قسمنا المبحث على ثلاث مطالب كما يأتي:

تعاني اثيوبيا ازمة داخلية منذ تولي أبي احمد مقاليد السلطة فيها عام2018م

المطلب الاول: عملية انفاذ القانون.

المطلب الثاني: الدور الاقليمي والدولي لانهاء حرب التيغراي.

المطلب الثالث: مستقبل الدولة الاثيوبية.

المطلب الاول : عملية انفاذ القانون

كان للموقع الجغرافي تاثيرا كبيرا في علاقة التيغراي بالسلطة المركزية في أديس أبابا، وكذلك العلاقة بدول الجوار الجغرافي، كما كان للاصل العرقي للتيغاريين دورا كبيرا في تشكيل الوعي القومي للتيغراي كأمة لها تأريخها وثقافتها وخصوصيتها الحضارية، وقد أدى انتقال المركز السياسي للدولة نحو الجنوب إلى انخفاض الاهمية السياسية لاقليم تيغراي، خصوصا مع اتباع حكومة أبي احمد سياسة تفريغ الاقاليم من القدرات السياسية والاقتصادية، وترتب على ذلك شعور التيغراي بعدم المساواة بصورة تعكس أزمة التكامل القومي في اثيوبيا[10].

نمت التوترات العرقية والمنافسة على السلطة في اثيوبيا منذ العام 2018م، حيث سعت البلاد الى الانتقال بعيدا عن ثلاثة عقود من استحواذ الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي على مقدرات اثيوبيا، وعلى الرغم من سيطرة قادة جبهة تحرير تيغراي على الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي وانها اصبحت أكثر تشددا في مواجهة الاحتجاجات الجماهيرية إلا انها عملت على جعل انتقال السلطة يتم بشكل سلس، حيث اختارت رئيساً سياسيا جديدا من قبيلة الاورومو عبر انتخاب البرلمان الاثيوبي لأبي أحمد رئيسا للوزراء في نيسان عام 2018م، وفي محاولة منه للسيطرة على الاضطرابات وتحرر سياسي من قبضة التيغراي وإعادة التوزيع الاقتصادي اتخذ أبي أحمد موقفا تصادميا تجاه القادة السياسيين التيغاريين والحد من سلطاتهم واخضاعهم للمساءلة عن الجرائم السياسية والاقتصادية لحكم الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي[11].

إزدادت تعقيدات المشهد الاثيوبي بسبب تماسك العلاقات البينية لهيكل القيادة العسكرية التي حكمت اثيوبيا لعقود وارتباطاتها الاجتماعية والاقتصادية وتأثر مستقبل هذه العلاقة في عمليات فرض القانون التي أطلقها أبي أحمد وتقاطعها مع توجهات النخبة التي سيطرت تأريخيا على هيئة كبار الضباط خصوصا بعد إنحسارها بين قبيلتي التيغراي والامهرا فقط وتولهما هيئة القيادة والاركان العسكرية العليا،

(10) شروق رياض مصباح، الاقليات في اثيوبيا الانثربولوجيا الاجتماعية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص161-158.

(11) بروكنغ بروغرامز، اتجاهات خطيرة في اثيوبيا حان الوقت لتدخل واشنطن، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (د- ت) ، ص3.

بينما تم تهميش باقي القوميات في مناصب عسكرية ثانوية أو مجندين في الجيش الاثيوبي، وفي إطار سعي حكومة أبي أحمد لمعالجة جذور هذه المشكلة اتجهت رؤيته لإصلاح النظام السياسي إلى إعتماد تقوية السلطة المركزية باعتبارها الحل الامثل للمشكلات السياسية في اثيوبيا، وربما يكون هذا السبب في اللجوء الى تأسيس نظام مركزي ديمقراطي يستطيع التأثير في طبيعة عمل التنظيمات المدنية والعسكرية بمفهوم تقوية المركز وعلى مبدأ فرض القانون والهوية الوطنية بدلا من مفاهيم العرق والقبيلة، ويمثل تنفيذ هذه الرؤية تحديا كبيرا للحكومة خصوصا تحت ظل تباين رؤى القوميات الاثيوبية الاخرى حيال مشروع إنفاذ القانون وإصلاح النظام السياسي[12].

بعد أن وجدت جبهة تحرير تيغراي نفسها خارج إطار السلطة والنفوذ في اثيوبيا، عملت على حشد كل امكانيات الدفاع المسلح عن النفس في حال ظهور سياسات حكومية تتعارض ونهجها الفيدرالي العرقي الذي أسست له منذ مشاركتها بشكل رئيس في حكم اثيوبيا والذي يضمن لها حق تقرير المصير وفق نص دستوري واضح، وقد اعدت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي القوة العسكرية اللازمة لخوض الحرب وبحسب ما تقتضيه ضرورة المرحلة في السيطرة والحفاظ على أكبر مساحة ممكنة من اراضي الاقليم، مع التعبئة الشاملة والحشد الجماهري الذي يضمن لها موقفا سياسيا وعسكريا وشعبيا قويا في مواجهة الجيش الاثيوبي الوطني[13].

عكست تفاعلات الحرب بين القوات الفيدرالية وقوات جبهة تحرير تيغراي حالة من التعبئة العسكرية الاستباقية تجاوزت حدودها إقليم تيغراي الجغرافية الى دولة اريتيريا التي اصطفت بجانب اثيوبيا بحكم العلاقات المتطورة بين البلدين، والعداء التأريخي المزمن بين التيغراي واريتيريا، كما اغلقت السودان حدودها مع اقليم تيغراي وبذلك فقدت جبهة تحرير تيغراي مصدرا هاما للامدادات العسكرية التي كانت تدعمها في حربها مع الجيش الاثيوبي، كما شكلت الحرب فرصة لقومية الامهرا لاستعادة اراضي غرب اقليم تيغراي بقوة السلاح، وشكلت كل تلك

(12) مدوّخ عجمي العتيبي، تطور العلاقات المدنية العسكرية في اثيوبيا، مجلة سياسات عربية، مصدر سبق ذكره، ص35.

(13) محجوب حامد احمد، آثار الحرب الاهلية في اثيوبيا على الجبهة الداخلية، متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، 2020، ص18.

التفاعلات رؤية عسكرية لدى أبي احمد في أن تكون حربه مع التيغراي سريعة وحاسمة بالاعتماد على سلاح الجو الاثيوبي بشكل رئيس[14].

لقد اتخذت القوات العسكرية الفيدرالية خطوات حثيثة لمواجهة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في إطار استفزازاتها للحكومة الفيدرالية واستيلائها على اسلحة نوعية من الجيش الاتحادي واعتراضها على تعيين قادة جدد للمنطقة الشمالية، ليرتفع بعدها مستوى التهديدات بين الحكومة الفيدرالية وحكومة اقليم تيغراي وتتحول الى حرب فعلية اواخر عام 2020م، حيث صرح أبي احمد بأن اقليم تيغراي تجاوز كل الخطوط الحمراء، وسوف يتم اللجوء للقوة العسكرية كإجراء اخير لانقاذ البلاد ليبدأ الجيش الاثيوبي في قصف العديد من مواقع اقليم تيغراي بتهمة ان الحزب الحاكم هناك شن هجوما على احد مواقع الدفاع التابعة للقوات الاتحادية ومحاولة قوات جبهة تحرير تيغراي الاستيلاء على اسلحة مدفعية ومعدات عسكرية، ما أدى في النهاية إلى التصعيد العسكري وفرض أبي احمد حالة الطواريء وإغلاق مداخل اقليم التيغراي وارسال القوات البرية الاتحادية لقتال الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي[15].

أعلن أبي احمد رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة في شهر تشرين ثاني عام 2020م بأنه أعطى تعليماته لقوات الدفاع الوطني الاثيوبية بشن عملية عسكرية شمالي البلاد، أطلق عليها (عملية انفاذ القانون) لمواجهة تمرد حكومة إقليم تيغراي وحزب الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي والمجلس العسكري الحاكم، ومن جانبها قالت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي أن خطة الحكومة لإنفاذ القانون هي إعلان الحرب عليها وأنها تندرج في سياق المشروع السياسي لرئيس الوزراء الاثيوبي أبي احمد ونخب الامهرا الذي يهدف إلى إلغاء نظام الفيدرالية الاثنية المطبق في البلاد منذ عام 1995م الذي يمكّن المجموعات العرقية المختلفة من الحكم الذاتي باوسع نطاق، وأنه مشروع يخدم أجندة الرئيس الاريتيري آسياس أفورقي المتحالف مع أبي احمد والمناهض لاثيوبيا[16]، وتجدر الاشارة هنا الى أن اريتيريا كانت في الماضي تحت

(14) احمد عليبه، الصراع في اقليم تيغراي ومستقبل الدولة الاثيوبية الحسابات العسكرية المعقدة للصراع في اقليم تيغراي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2021، ص7.

(15) نرمين محمد توفيق، المشهد الانتخابي في افريقيا 2021 الابعاد والسيناريوهات، مجلة متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، العدد 12، الرياض، 2021، ص2.

(16) عباس محمد صالح عباس، النزاع في إقليم تيغراي النتائج والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2021، ص2.

سيادة التاج الاثيوبي وترتبط مع اثيوبيا باتحاد فيدرالي، وتحت ضل مجلس استشاري فيدرالي امبراطوري تألف من خمسة من الاثيوبيين ومثلهم من الاريتيريين يناقش مرة واحدة كل عام القضايا الخاصة بالنظام الفيدرالي وتقديم المشورة، ومع ذلك فان طبيعة ذلك النظام الفيدرالي لم تكن لتتسق مع الواقع القائم، إذ كانت الحكومة الاثيوبية حكومة يقودها ملك ذو سلطات مطلقة وتنفذ اوامره وتعمل وفق دستور يؤكد سلطاته المطلقة، لذلك تم التعبير عن تلك الفيدرالية أنها شكلت حلفا بين نظامان يفترقان تماما في النواحي الفلسفية والسياسية والادارية[17].

(17) الم سقد تسفاي، فيدرالية اريتيريا مع اثيوبيا من انسى ماتينسو الى تدلا بايرو -1951 1955، ترجمة: ابراهيم ادريس توتيل، المركز القومي للترجمة، العدد1391، القاهرة، 2009، ص39-31.

قاد أبي أحمد الخطوط الامامية للعمليات الواسعة للقوات الاتحادية الاثيوبية التي واصلت التصدي لقوات جبهة تحرير تيغراي ودفعها خارج اقليم (أمهرا) والسيطرة على مدن رئيسة تعد محورا استراتيجيا يربط بين كبرى مدن اقليم امهرا، الى أن جاء قرار الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في 20 كانون الأول عام 2021م بانسحاب قواتها من مناطق الصراع في اقليمي عفار وامهرا الى اقليم تيغراي، واتجاه زعيمها نحو حث ومطالبة مجلس الامن الدولي الاشراف على إنهاء حالة الحرب في رسالة موجهة للمجلس، واقتراح وقفا فوريا لاطلاق النار يعقبه مفاوضات وانشاء منطقة حظر طيران فوق اقليم تيغراي لمنع الهجمات الجوية وفرض حظر اسلحة على اثيوبيا واريتيريا، وفي المقابل اعلنت الحكومة الاثيوبية ان قواتها لن تتقدم في عمق منطقة تيغراي، وانها سوف تقوم بالحفاظ على المناطق التي استعادتها من الجبهة خلال الحرب[18].

قاد أبي أحمد الخطوط الامامية للعمليات الواسعة للقوات الاتحادية الاثيوبية التي واصلت التصدي لقوات جبهة تحرير تيغراي ودفعها خارج اقليم (أمهرا)

(18) بسمة سعد، استراتيجية الحرب الاثيوبية ضد قوات تيغراي، الملف المصري، العدد 89، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2022، ص19.

المطلب الثاني : الدور الاقليمي والدولي لانهاء حرب التيغراي

تتخذ الفواعل الاقليمية والدولية دورا هاما في حماية الاقليات وتعزيز فرص السلام في الحروب التي تنشأ بسبب الخلافات العرقية أو السياسية واعتماد الوسائل الدبلوماسية والمفاوضات لحل الصراعات وحفظ السلام كما يجب القيام بدور الوساطة واللجوء إلى التحكيم كوسائل لحل الصراعات العرقية، ويمكن للفواعل الاقليمية والدولية استخدام وفرض وسائلها بالقوة لوقف الحرب الاهلية وفرض السلام[19].

كشفت تداعيات الصراع الاثيوبي الداخلي بين قوات الحكومة الاتحادية وقوات التيغراي منذ مطلع عام 2020م قلقا اقليميا ودوليا من تمدد آثار النزاع المسلح إلى دول الجوار، وتفاوتت مستويات القلق مابين التدخل المباشر في النزاع لجانب أحد الطرفين بحكم واقع الترابط السياسي والتأريخي كما هو الحال مع اريتيريا، أو التدخل لاعتبارات المصالح الاستراتيجية المشتركة كما هو الحال مع الصومال وجيبوتي، أو التدخل تبعا لطبيعة النفوذ الاثيوبي في دول المنطقة ويشمل دول الجوار ومعها بقية الدول التي تحاول بناء مقاربات تصالحية مع أديس أبابا، ومن جهة أخرى سعى رؤساء كينيا أوهورو كينياتا واوغندا يوري موسيفيني ورئيس وزراء السودان عبد الله حمدوك إلى إقناع أبي احمد للبدء في مفاوضات مع قادة التيغراي، وتلك مساعي سبقت مثيلاتها من الخارج لاسيما الولايات المتحدة الاميركية على لسان مساعد وزير الخارجية الاميركي تيبور ناجي الذي دعا إلى وقف التصعيد العسكري والاعمال العدائية والعودة لحالة السلام[20]، لذلك أبدت المنظمات الدولية والاقليمية لاحقا مواقف هامة في تخفيف حدة الصراع بين القوات الاتحادية الاثيوبية وقوات الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي والخروج من حالة الحرب الاهلية، ويمكن تلخيص ذلك الدور بما يأتي[21]:

1 – موقف الامم المتحدة.

منذ بداية الصراع في اثيوبيا شكلت المنظمة الاممية حافزا لتخفيف حدة الصراع، إذ أصدر الامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريش بيانا عبر فيه عن استيائه من الاشتباكات المسلحة في منطقة تيغراي

(19) عبد المنعم ابو ادريس علي، مدخل الى القرن الافريقي القبيلة والسياسة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص72.

(20) محمد عبد الكريم احمد، اثيوبيا من الهيمنة الى العزلة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022، ص227-226.

(21) علي سعدي عبدالزهرة جبير، العوامل المؤثرة في الحركات الانفصالية دراسة حالة الصحراء الغربية واقليم تيغراي في اثيوبيا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2023، ص271.

الاثيوبية، ودعا الى إتخاذ تدأبير فورية للتخفيف من حدة التوتر في المنطقة وضمان التوصل لحل سلمي للصراع، كما أكد على ضرورة التزام الامم المتحدة مع شركائها بدعم الحكومة الاثيوبية في جهودها الاصلاحية الرامية الى بناء مستقبل سلمي وآمن لجميع مكونات الشعب الاثيوبي، ومن جانبه دعا مجلس الامن الدولي الاطراف المتصارعة لوقف أعمال القتال والجلوس للتفاوض على وقف دائم لإطلاق النار، وتأمين وصول المساعدات الانسانية والتهيئة لعقد حوار وطني شامل، بحسب القرار المرقم (2417)[22]، وبالمقابل أكدت حكومة أبي احمد على حقها المشروع في الدفاع عن سلامة ووحدة أراضي الدولة وسيادتها على اقاليم اثيوبيا كلها وأنها حكومة منتخبة وشرعية ترفض الضغوط السياسية الموجهة نحوها.

(22) Fisseha Fantahun Tefera, The United Nations Security Council Resolution 2417 on Starvation and Armed Conflicts and Its Limits: Tigray/Ethiopia as an Example, BRILL NIJHOFF, Global Responsibility to Protect, 14, 2022, P22-24.

2 – موقف الاتحاد الاوربي.

قدم الاتحاد الاوربي دعمه للمساهمة في تخفيف حدة التوتر في اثيوبيا والعودة إلى الحوار الوطني وتأمين سيادة القانون في أنحاء اثيوبيا كافة، وأبدى الاتحاد الاوربي قلقه إزاء المخاطر التي تهدد سلامة اثيوبيا وتقوض استقرار منطقة القرن الافريقي، وناقش اعضاء البرلمان الاوربي في تشرين ثاني من العام 2020م أبعاد الصراع الاثيوبي على سلامة منطقة القرن الافريقي والدعوة الى وقف التصعيد العسكري والاعمال الحربية واستئناف الحوار لتسوية الاوضاع بين الحكومة الفيدرالية وممثلي اقليم التيغراي، وأكد مفوض الاتحاد الاوربي جوزيب بوريل في تشرين ثاني من العام 2021م ان النزاع في اقليم تيغراي تسبب في نشوب أزمة إنسانية حادة، وأنه لامجال للحل العسكري، داعيا جميع أطراف الصراع إلى وقف اطلاق النار والانخراط في محادثات سياسية عاجلة دون شروط مسبقة تضمن حل الازمة وتأمين وصول المساعدات الانسانية لملايين المحتاجين في مناطق الصراع كافة[23].

قدم الاتحاد الاوربي دعمه للمساهمة في تخفيف حدة التوتر في اثيوبيا والعودة إلى الحوار الوطني وتأمين سيادة القانون في أنحاء اثيوبيا كافة

(23) محمد عبد الكريم احمد، اثيوبيا من الهيمنة الى العزلة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022، ص284-283.

3 – موقف الاتحاد الافريقي.

حظيت جهود الاتحاد الافريقي للوساطة في إنهاء الصراع الاثيوبي بدعم المجتمع الدولي ومجلس الامن سيما أن رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي موسى فقيه أكد على شرعية الحكومة الاثيوبية وحقها في اتخاذ خطوات للحفاظ على وحدة الاراضي الاثيوبية واستقرار البلاد تحت ظل النظام السياسي القائم والدستور، وقد وافق طرفي الصراع على دعوة الاتحاد الافريقي لإجراء محادثات سلام في جنوب افريقيا بوساطة مشتركة من مبعوث الاتحاد الافريقي اولوسيغون اوباسانجو والرئيس الكيني الاسبق اوهورو كينياتا ومبعوث الولايات المتحدة الاميركية للقرن الافريقي مايك هامر ونائبة رئيس جنوب افريقيا السابقة فومزيل ملامبو نجوكا، وفي تشرين ثاني عام 2022م أصدرت الحكومة الفيدرالية الاثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بيانا مشتركا تضمن إتفاقا على وقف الاعمال العسكرية بشكل دائم وانهاء عامين من الصراع في شمال اثيوبيا، وتنظيم برنامج تفصيلي لنزع السلاح وتفكيك الهيكل العسكري لجبهة تحرير تيغراي والالتزام بتأمين سيادة اثيوبيا وسلامة اراضيها في إطار دستورها الذي ينطوي على وجود قوة دفاع وطنية وحيدة، ووضع إطار لتسوية الخلافات السياسية والتأسيس لعدالة انتقالية تكفل المحاسبة والحقيقة والمصالحة، مع تطبيق إجراءات تشمل استعادة النظام الدستوري في اقليم تيغراي، وقد وافقت الجبهة على عودة النظام الدستوري الفيدرالي وإعادة بناء البنية الاساسية لإقليم تيغراي واقامة إدارة انتقالية جديدة تحكم الاقليم حتى عقد انتخابات جديدة، وشكل هذا الاتفاق إنجازا إيجابيا لكل الاطراف المحلية والاقليمية[24].

(24) AU Horn of Africa envoy says leaders in Addis, Mekelle individually agree crisis "require political solution through dialogue", متاح على شبكة المعلومات الدولية الالكترونية على الرابط: https://addisstandard.com/exclusive-au-horn-of-africa-envoy-says-leaders-in-addis-mekelle-individually-agree-crisis-require-political-solution-through-dialogue/

المطلب الثالث : مستقبل الدولة الاثيوبية

واجهت اثيوبيا أزمات متعددة الابعاد إنطوت على سمات سياسية واقتصادية وامنية وجغرافية واجتماعية عدة، وعلى الرغم من ان الفيدرالية العرقية تمثل احدى الطرق لمعالجة الملفات الشائكة الخاصة بقضايا العدالة والحقوق العرقية إلا ان الفيدرالية في التجربة الاثيوبية قد اضحت عاملا يزعزع الاستقرار الداخلي في هذا البلد، لذلك شكلت موجة الازمات والصراعات في الداخل الاثيوبي إنعكاسا طبيعيا للتحديات التي طالما تراكمت طوال عقود تحت ظل فشل الحكومات الاثيوبية المتعاقبة في إيجاد سبل المعالجة والحيلولة دون تطور الموقف نحو الصراع الداخلي والحرب الاهلية[25].

(25) احمد عسكر، خريطة الازمات ومستقبل الدولة في اثيوبيا، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2021، ص3.

أثارت الازمة الاثيوبية مجموعة مؤشرات مستقبلية يمكن إستنتاجها من قراءة طبيعة الصراع بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم، إذ يمكن الإشارة هنا إلى رؤى مختلفة لمسار الدولة الاثيوبية وكما يأتي[26]:

(26) Crisis Group, Ethiopia's Tigray War: A Deadly, Dangerous Stalemate, Crisis Group Africa Briefing No171, Nairobi/Brussels, 2 April 2021, P11.

أولاً: الانزلاق نحو الحرب الاهلية.

بعد اندلاع الصراع بين الحكومة الاتحادية واقليم التيغراي في تشرين ثاني عام 2020م تزايدت المخاوف من انزلاق اثيوبيا إلى حرب اهلية شاملة ومن ثم احتمال تفكك البلاد، خصوصا بعد اقتراب قوات المعارضة المسلحة من العاصمة الاتحادية أديس أبابا وذلك بعد تشكيل قوات التيغراي تحالفا عسكريا من مسلحي جيش تحرير الاوروموو وتحت ظل استمرار رفض اطراف النزاع الدخول في عملية تفاوض بدون شروط مسبقة، ولذلك تتزايد الشكوك في تطور تداعيات الصراع نحو الانزلاق لحرب أهلية، لاسيما عقب تواتر تقارير لمنظمات دولية عن مزاعم بوقوع انتهاكات جسيمة من جميع الاطراف المتورطة في الصراع، وتحذيرات من وقوع مجاعة واسعة النقاط تحت ظل استمرار الخلاف بشأن وصول المساعدات الى المحتاجين في الاقليم وفي بقية المناطق التي يمتد اليها الصراع وتحديدا في اقاليم تيغراي عفر وامهرا[27].

بعد اندلاع الصراع بين الحكومة الاتحادية واقليم التيغراي في تشرين ثاني عام 2020م تزايدت المخاوف من انزلاق اثيوبيا إلى حرب اهلية شاملة

(27) عباس محمد صالح عباس، مسارات الصراع في اثيوبيا من عملية انفاذ القانون الى حافة الحرب الاهلية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، 2022، ص2.

ثانياً: إضعاف إستقرار نظام حكم أبي أحمد.

تثير عملية الاختيار الديمقراطي في اثيوبيا تساؤلات عدة حول طبيعة آلية الممارسة الانتخابية في هذا البلد، فعلى الرغم من تولي أبي أحمد رئاسة الوزراء من خلال فوز حزبه بالانتخابات العامة إلا أن جذور إرتكاز النظام السياسي الاثيوبي على الخيار الديمقراطي لم يكن بدافع طوعي وذاتي وفواعل داخلية تجاه تبني الخيار الديمقراطي بقدر ما كان حالة إستجابة ورد فعل لطبيعة التطورات السياسية التي شهدها النظام الدولي عموما بعد إنتهاء حقبة الحرب الباردة، وظروف جديدة شجعت أغلب دول عالم الجنوب على الأخذ بالتعددية الحزبية والسياسية، وكانت أغلب تلك الدول غير مستعدة لاسياسيا ولاإجتماعيا لذلك التغير المفاجيء، فكانت أهم نتائج تلك المرحلة بقاء الحزب الحاكم في الحكم وبشكل شرعي دون أي تغيير جوهري، وإنما إنتقلت الحياة الحزبية من الحزب الواحد إلى إنبثاق تعددية حزبية ترسخ فيها التنوع العرقي والقبلي وتعزيز إرادة الهويات الفرعية دون الوطنية، وكانت اثيوبيا جزءا من ذلك التغيير فمع أن النظام السياسي الاثيوبي سمح بالتعددية الحزبية إلا أنه لم يسمح بوصول أحزاب أخرى إلى السلطة من غير الاحزاب المنضوية تحت الحزب الحاكم، وأن تأسيس أبي أحمد لحزب الازدهار وفوزه بالانتخابات يعد إخلالا بنمط الحكم السائد في البلاد وخروجا صريحا عن سيطرة الجبهة الديمقراطية على السلطة في اثيوبيا[28].

أن جذور إرتكاز النظام السياسي الاثيوبي على الخيار الديمقراطي لم يكن بدافع طوعي وذاتي وفواعل داخلية تجاه تبني الخيار الديمقراطي

ثالثاً: تصاعد المطالب الانفصالية للاقاليم.

إن انفراط عقد الدولة الفيدرالية في اثيوبيا قد يحمل بين طياته مخاطر الفوضى وعدم الاستقرار بما يفضي الى طلب احد الاقاليم الاستقلال عن الدولة الاتحادية، حيث ينص دستور الدولة ذاته على إمكانية مطالبة أي اقليم في الحصول على حق تقرير المصير والانفصال، غير أن صعوبة هذا الخيار تكمن في أن بعض الاقاليم لايشكل حجم سكانها أكثر من 6% من إجمالي السكان في اثيوبيا، مثل اقليم تيغراي وبالتالي

(28) سارة عبدالسلام الشربيني عبد العال، النظام السياسي في اثيوبيا منذ 5200، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، 2020، ص12-22.

ليس من مصلحته الاستقلال عن اثيوبيا، فضلا عن أن تجاوز الازمات المزمنة في اثيوبيا يتوقف على مدى قدرة الحكومة أن ترسي قواعد المواطنة كاملا وتقديم اغراءات لجميع الاقاليم للحفاظ على تماسك الدولة والكف عن محاولات الاطاحة بالحكومة الاتحادية وتمزيق كيان الدولة، كما يتوقف كذلك على حجم الدعم للاستمرار في تنفيذ الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي وعد بها أبي أحمد[29].

رابعاً: امكانية تبني مسارات الحل السياسي.

يمكن توظيف وقف الاعمال القتالية في اثيوبيا في الوصول لتوافق سياسي بين الاطراف المتصارعة من خلال الدعم الاقليمي والدولي لمبادرات السلام، إذ يتطلب الوصول الى تسوية سياسية بلوغ حالة إنهاء الصراع وتوافر القناعة لدى اطراف الازمة ضرورة اللجوء إلى الحل السياسي وان عملية حسم الصراع العسكري بين الطرفين يعد خيارا متاحا في المدى القريب أو المتوسط، كما تعد عملية حسم الصراع العسكري لصالح أي منهما مسألة مكلفة وباهظة على كل اثيوبيا، مما يتطلب من الجميع التوافق فيما بينهم على ضرورة إنهاء الصراع مع الاخذ في الاعتبار الانعكاسات الخطيرة المترتبة على استمرار الصراع في اثيوبيا على الامن الوطني والاقليمي[30].

خامساً: تفاقم المشكلة الاقتصادية في اثيوبيا.

لقد اظهرت الازمة الاثيوبية وتكرار الصراعات فيها تدهور بيئات العمل كما هو الحال في اقليم تيغراي نتيجة قطع خطوط الانترنيت والهاتف واغلاق طرق النقل، وكذلك أن الازمات المزمنة تؤثر سلبا على حكومة أبي احمد التي كانت طرفا في الازمة وذلك لأن الحرب أدت الى تعطيل الاصلاحات الاقتصادية التي اطلقتها الحكومة الاتحادية من اجل تشجيع الاستثمار وتحرير قطاعاتِ مثل الاتصالات والتمويل لجذب المستثمرين الاقليميين والدوليين ورأس المال الاجنبي[31].

(29) وليد زايد، محددات الامن القومي العربي والتنافس على اثيوبيا، مركز التقدم العربي للسياسات، الدوحة، 2023، ص8.

(30) امنية عبدالحميد الجندي وآخرون، اثر الصراع الداخلي الاثيوبي بين السلطة المركزية وجبهة تحرير التيغراي على الاستقرار السياسي الاثيوبي 2012-2021، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، 2022، ص17.

(31) انور ابراهيم وحكيم نجم الدين، تجدد الصراع في اقليم تيغراي الاثيوبي وتداعياته، الافارقة للدراسات والاستشارات، 2022، ص5. متاح على شبكة المعلومات الالكترونية الدولية (الانترنيت) على الرابط: https://alafarika.org/ar/5286/renewed-conflict-in-the-ethiopian-region-of-tigray-and-its-repercussions/

الخاتمة:

حسمت حكومة أبي احمد أمرها في قيادة أثيوبيا بوصفة رئيسا للوزراء ورئيسا لأكبر كتلة سياسية هي حزب الازدهار، وقد فرض صعوده السياسي الطبيعي من خلال الانتخابات واقعا جديدا شجع القوميات الاثيوبية التعامل معه على أنه رمز سياسي صاعد بعقلية معاصرة متجاهلا كل الميول الفرعية العرقية والاثنية، بل ومنتقدا للتوجه الدستوري الذي ساد البلاد في جعل التمييز الجغرافي العرقي أساسا لحكم اثيوبيا عن طريق الفيدرالية العرقية أو الاثنية، لذلك عمل أبي احمد على خلق بيئة سياسية جديدة مغايرة للفيدرالية العرقية تماما، جاعلا من حزب الازدهار كتلة سياسية لأوسع مايمكن من الاحزاب كي تشارك في إتخاذ القرار السياسي الوطني بعيدا عن ضغوط التوجه القومي أو العرقي للاستحواذ على السلطة والثروة، ولم تمر سياسة أبي احمد تلك من دون صعوبات إذ عملت قوى المعارضة على تحشيد مايمكن من أجل إضعاف سلطة أبي احمد وبالتالي إضعاف قوة المركز التي حرص على إستعادة مكانتها بين الاقاليم وتعزيز سلطات الحكومة الاتحادية حرصا منه على وحدة الدولة والوقوف بوجه طغيان إقليم تيغراي تحديدا حتى لو تطلب ذلك المواجهة المسلحة.

الاستنتاجات:

1. يعد صعود أبي احمد كشخصية قيادية قوية أعلى قمة القرار السياسي في اثيوبيا نتيجة طبيعية لحالة الترهل والجمود الذي أصاب بنية النظام السياسي الاثيوبي تحت حكم الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي لثلاث عقود تقريبا، كما أن إختزال مقدرات الدولة السياسية والاقتصادية بنخبة أقلية حاكمة أثار سخط الاكثرية المحكومة وصارت تتوق إلى زعامة جديدة تنقذ البلاد مما هي فيه.

2. عمل أبي احمد منذ توليه رئاسة الوزراء في اثيوبيا إلى انتهاج المسار السياسي في تصحيح تراكمات الحقبة الماضية، وقد عبر عن رفضه لنظام الفيدرالية الاثنية ووصفها بأنها قنبلة موقوتة تهدد وحدة الدولة الاثيوبية، وتأكيدا لهذا المسار ركز أبي احمد على ضرورة تبني عوامل الاندماج الوطني وإيجاد هوية وطنية جامعة لكل الاثيوبيين وهو خطاب سياسي طالما إفتقدته اثيوبيا، وشكل تحولا في السياسات الاثيوبية الداخلية الحرجة التي كانت السبب الرئيس للاحتجاجات الشعبية، وقد تطور المشهد الداخلي الاثيوبي في تعزيز الهوية الوطنية بعد مجيء أبي احمد الى السلطة من خلال ابعاد دور الجيش عن السياسة، والمصالحة الداخلية، وعودة المعارضة السياسية، ورفع القيود عن الاعلام.

3. أدرك أبي احمد أن رفض اقليم تيغراي تأجيل الانتخابات سوف يدفع قادة الاقليم إلى التعنت والتخندق في الاقليم وسوف يجر اثيوبيا إلى صراع ومواجهة عسكرية داخلية لن تمر من دون إثارة مشكلات إنسانية وانتهاك لحقوق الانسان، لذا بادر إلى اطلاق عملية (انفاذ القانون) وقيادته العمليات العسكرية مباشرة، ومع تحول كفة القتال لصالح القوات الحكومية بتحقيقها تقدم استراتيجي بادر قادة اقليم تيغراي إلى طلب وقف اطلاق النار والدخول في مفاوضات مع الحكومة الاتحادية، وذلك موقف جعل أبي احمد في مركز قوة وثبات أكثر مما كان عليه قبل الازمة.

4. تحرص دول الجوار الاثيوبي فضلا عن دول المنطقة على نزع فتيل أي أزمة أو صراع يؤدي إلى تجديد المواجهات المسلحة داخليا، إذا خبرت تلك الدول حجم المآسي والويلات الناتجة عن الصراعات الداخلية، وبسبب التداخل الجغرافي والانتشار المعقد لكثير من القوميات والاثنيات بين الدول الافريقية فهي تدرك تماما أن إستمرار أي نزاع داخلي لأي دولة سوف يؤثر في إستقرار غيرها.

قائمة المصادر:

أولاً باللغة العربية:

1. احمد عسكر، تداعيات الصراع في اثيوبيا على منطقة القرن الافريقي، مجلة متابعات افريقية، العدد 9، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، 2020.

2. _____، خريطة الازمات ومستقبل الدولة في اثيوبيا، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2021.

3. احمد عليبه، الصراع في اقليم تيغراي ومستقبل الدولة الاثيوبية الحسابات العسكرية المعقدة للصراع في اقليم تيغراي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2021.

4. امنية عبدالحميد الجندي وآخرون، اثر الصراع الداخلي الاثيوبي بين السلطة المركزية وجبهة تحرير التيغراي على الاستقرار السياسي الاثيوبي 2012-2021، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، 2022.

5. اميرة محمد عبد الحليم، الازمة الداخلية في اثيوبيا الاسباب والسيناريوهات، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2023.

6. انور ابراهيم وحكيم نجم الدين، تجدد الصراع في اقليم تيغراي الاثيوبي وتداعياته، الافارقة للدراسات والاستشارات، 2022، ص5. متاح على شبكة المعلومات الالكترونية الدولية (الانترنيت) على الرابط:

7. بروكنغ بروغرامز، اتجاهات خطيرة في اثيوبيا حان الوقت لتدخل واشنطن، مركز حمورأبي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (د- ت).

8. بسمة سعد، استراتيجية الحرب الاثيوبية ضد قوات تيغراي، الملف المصري، العدد 89، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2022.

9. حمد عبد الكريم احمد، اثيوبيا من الهيمنة الى العزلة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022.

10. سارة عبدالسلام الشربيني عبد العال، النظام السياسي في اثيوبيا منذ 2005، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، 2020.

11. الشافعي ابتدون، اثيوبيا المتغيرات الجيوسياسية ومستقبل التوازن في القرن الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2018.

12. _____، ازمة اقليم تيغراي تبعاتها المحلية وتداعياتها الاقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2021.

13. شروق رياض مصباح، الاقليات في اثيوبيا الانثربولوجيا الاجتماعية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018

14. عباس محمد صالح عباس، اثيوبيا من الانتقال الديمقراطي الى الانسداد السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2020

15. _____، النزاع في إقليم تيغراي النتائج والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2021.

16. _____ ، مسارات الصراع في اثيوبيا من عملية انفاذ القانون الى حافة الحرب الاهلية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، 2022.

17. عبد المنعم ابو ادريس علي، مدخل الى القرن الافريقي القبيلة والسياسة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

18. علي سعدي عبدالزهرة جبير، العوامل المؤثرة في الحركات الانفصالية دراسة حالة الصحراء الغربية واقليم تيغراي في اثيوبيا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2023. م

19. كاظم علي مهدي وعلي سعدي عبدالزهرة جبير، الابعاد السياسية لانفصال اقليم تيغراي في اثيوبيا، مجلة دراسات دولية، العدد 93، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2023.

20. الم سقد تسفاي، فيدرالية اريتيريا مع اثيوبيا من انسى ماتينسو الى تدلا بايرو -1951 1955، ترجمة: ابراهيم ادريس توتيل، المركز القومي للترجمة، العدد1391، القاهرة، 2009.

21. محجوب حامد احمد، آثار الحرب الاهلية في اثيوبيا على الجبهة الداخلية، متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، 2020.

22. محمد عبد الكريم احمد، اثيوبيا من الهيمنة الى العزلة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022.

23. مدوّخ عجمي العتيبي، تطور العلاقات المدنية العسكرية في اثيوبيا، مجلة سياسات عربية.

24. ميعاد عبدالرزاق عبدالوهاب، المشكلات البينية في القرن الافريقي وتاثيرها في الامن والتنمية بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2021.

25. نرمين محمد توفيق، المشهد الانتخابي في افريقيا 2021 الابعاد والسيناريوهات، مجلة متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، العدد 12، الرياض، 2021.

26. وليد زايد، محددات الامن القومي العربي والتنافس على اثيوبيا، مركز التقدم العربي للسياسات، الدوحة، 2023.

https://alafarika.org/ar/5286/renewed-conflict-in-the-ethiopian-region-of-tigray-and-itrepercussions/

ثانياً: باللغة الإنكليزية:

1. Fisseha Fantahun Tefera, The United Nations Security Council Resolution 2417 on Starvation and Armed Conflicts and Its Limits: Tigray/Ethiopia as an Example, BRILL NIJHOFF, Global Responsibility to Protect, 14, 2022.

2. Crisis Group, Ethiopia's Tigray War: A Deadly, Dangerous Stalemate, Crisis Group Africa Briefing No171, Nairobi/Brussels, 2 April 2021.

3. AU Horn of Africa envoy says leaders in Addis, Mekelle individually agree crisis "require political solution through dialogue",

متاح على شبكة المعلومات الدولية الالكترونية على الرابط:

https://addisstandard.com/exclusive-au-horn-of-africa-envoy-says-leaders-in-addis-mekelle-individually-agree-crisis-require-political-solution-through-dialogue/